ودائما ..

عمار يا مصر

السكان والإسكان في المدن الجديدة

في جريدة العالم اليوم 1999/3/1 كتبت الأستاذة فاطمة احسان عاموداً تحت عنوان (الأشباح تسكن مشروع مبارك للشباب) ذكرت فيه أن هناك ظاهرة محيرة تشهدها المدن الجديدة لم يستطع أي من رؤسائها إيجاد تفسير منطقي لها. فالمساكن التي أقيمت بها من خلال مشروع مبارك القومي لإسكان الشباب والتي تم تخصيصها وتسليمها تسكنها الأشباح بعد أن فضل أصحابها الاطمئنان عليها بشكل دوري دون الانتقال إليها، وتساءلت عن جدوى أن تتكبد الدولة المليارات لتوفير المسكن الملائم الذي طالما عانى الشباب من عدم وجوده إذا كانوا غير جادين.. هذا مع العلم أنه قد أجريت الأبحاث والتحريات التي أثبتت احتياجهم الشديد لهذا المسكن. وذكرت على لسان رئيس جهاز إحدى المدن التي لا تبعد عن القاهرة أكثر من 25 كم أن إجمالي ما تم بناؤه في المدينة من وحدات 3115 وحدة بمساحة 100 م2 تم تسليم 940 وحدة لم يقطنها بشكل فعلي أكثر من 120 أسرة. كما يوجد بنفس المدينة 2500 وحدة جاهزة مكتملة المرافق أرسل الجهاز إلى أصحابها الذين خصصت لهم لاستكمال إجراءات الاستلام ولم يحضر أحد بالإضافة إلى إنهاء 1500 وحدة أخرى مساحة 70 م2 من إجمالي عدد 2800 وحدة جاري بناؤها.. وتتكرر نفس الظاهرة ولا يأتي أصحابها للاستلام.. ويؤكد رئيس الجهاز أن هذه الظاهرة لا تنفرد بها مدينته وحدها بل تمتد لكل المدن التي أقيم بها هذا المشروع الذي يتكلف 2.2 مليار جنيه وينفذ على مراحل ثلاث خلال السنوات الست القادمة، وينتهي المقال بأن ذلك يعطي مؤشراً خطيراً يحتاج إلى إعادة النظر في كيفية التخصيص...

- إذا صح ما ذكر في هذا المقال فإن القضية تحتاج وقفة لإزالة الخلط في فهم قضية المدن الجديدة ودور الدولة في تنميتها وهو دور قامت به الدولة وتقوم به منذ عام 1976 ليس بهدف حل مشكلة الإسكان بالقاهرة الكبرى.. ولكن بهدف نشر السكان خارج الوادي في مستقرات بشرية بها فرص العمل الجاذبة لأجيال جديدة تستقر في هذه المستوطنات الجديدة وتشكل كيانات سكانية جديدة تنمو وتنمو معها الخدمات اللازمة لها.. أما الإسكان فقضية أخرى لخصتها من قبل في تساؤلات لمن نبني؟ وأين نبني؟ وكيف نبني؟ ومن يمول ويصون؟
- ولقد أعلن السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء هذا الهدف (الانتشار خارج الوادي وإيجاد فرص العمل الجديدة في المستقرات الجديدة) وكان قرار رئيس الجمهورية بتخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية والمرفقة دون مقابل بالصعيد أحد القرارات الهامة التي كنت أتصور أن تشكل بداية سياسة استيطان في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة تتحدد فيها دور الدولة وأين ينتهي. ملتقياً بدور القطاع الاستثماري الصناعي أو الزراعي. ولقد تشكلت في المدن الجديدة جمعيات للمستثمرين ضمت قيادات الاستثمار الصناعي بها عليها وعلى من خاض تجربة الاستثمار في المدن الجديدة ونجح فيها أن يستثمر ما تراكم لديه من خبرات في توسيع قاعدته الصناعية في مدينته أو غيرها بهدف إيجاد المزيد من فرص العمل لأجيال جديدة لخلق مولدات استيطان بهذه المدن في إطار سياسة استيطان ومرغبات له بدلاً من تشتيت استثماراته في مجالات أخرى مطلوبة وليس للكثير منهم أي خبرات فيها ولا تشكل مولدات استيطان في تجمعات عمرانية جديدة.. المدن

والتجمعات العمرانية الجديدة عادة يسكنها العاملون والقائمون على خدماتها.. وليس الهدف منها تشكيل كتل سكنية يتحرك منها الناس إلى أعمالهم في مناطق أخرى.. وكنا في الماضي نقول إن من الخطأ أن يعمل ساكن شبراً في حلوان والآن لابد أن نقول إن من الخطأ أن يسكن عامل العبور في مصر الجديدة أو العكس.. ودائماً عمار يا مصر..